# (واقع ومستقبل الممارسة الديمقراطية في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١)

## رؤية عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

☜إعـــــداد

د/ أحمد كمال عبد الموجود

مدرس علم الاجتماع السياسي

بكلية الآداب -جامعة أسيوط

**الملخص**

هدف البحث إلى التعرف على واقع الممارسة الديمقراطية في المجتمع المصري بعد ثورة الخامس والعشرون من يناير ٢٠١١ من خلال وقائع رؤية اعضاء هيئة التدريس بالجامعة باعتبارهم اكثر فئات المجتمع استشراقا للمستقبل من خلال الرؤى البحثية والدراسات الاستطلاعية

فالمجتمع المصري قد مر بفترات تاريخية عديدة تميز خلالها بالعديد من السمات الاجتماعية والثقافية والسياسية ، وقد تم خلالها ممارسة أنماط متباينة من أنظمة الحكم ، وظهرت صور مختلفة من الأنظمة والقوة السياسية ، إضافة إلى استمرار بعض القوى السياسية التي كانت موجودة بالفعل بين الانحسار والازدهار .

وها هنا اليوم يتشكل التاريخ المصري من جديد ليعيد قصة كفاح شعبه العريق لتطبيق الديمقراطية التي كانت ولا تزال في أدق ما يقال عنها أنها ديمقراطية صورية . فرغم أن النظام السياسي في المجتمع المصري يقر بالتعددية الحزبية والمشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرار في مختلف الأمور الحياتية ، إلا انه لم يطبق الديمقراطية الحقيقية في هذا الأمر ، حيث أن الإعلان عن التمسك بالديمقراطية مع عدم السماح بتطبيقها بشكل فعلى وحقيقي يشكل خطرا على المجتمع أكثر من التمسك بالنظم الديكتاتورية ، الأمر الذي جعل السعي نحو تطبيق المنهج الديمقراطي في المجتمع المصري كأكبر وأهم بلد عربي من الملفات الساخنة المطروحة للنقاش في كافة أنحاء العالم.

ومرور المجتمع المصري ببعض التحولات السياسية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير قد أحدث حراكا سياسيا لمختلف القوى والتيارات السياسية ، ولكن يبقى في أذهاننا وحول ما نسمعه ونشاهده من خلال وسائل الإعلام المختلفة والمناقشات السياسية في كافة المستويات أن نسأل: - هل تم انتهاج

المنهج الديمقراطي بالفعل في المجتمع المصري أم مازال يعاني من رواسب النظام السابق ؟ هل السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع مهيأ للانتقال من نظام استبدادي لآخر ديمقراطي ؟ ، هل ما تمت من مبادرات نحو الديمقراطية تعد مؤشرا حقيقيا لما ينبغي أن يكون ؟

هذا وقد استخدم الباحث في ذلك منهج المسح الاجتماعي بالعينة ومن الادوات اداة الاستبيان للتطبيق على بعض اعضاء هيئة التدريس بجامعة اسيوط وقد تم اختيار اربع كليات كلية العلوم وكلية الطب لتمثل الكليات العملية وكلية الآداب وكلية التجارة لتمثل الكليات النظرية وذلك بصورة عشوائية بسيطة بلغت ٢٢٠ مفردة وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ابرزها أن الشكل الامثل للديمقراطية يتمثل في الديمقراطية القائمة على الاقتراع الحر المباشر ، كما توصلت إلى أن التحولات التي مر بها المجتمع المصري تعد مؤشر اساسيا للتحول الديمقراطي في مصر.

## مقدمة

تعد الديمقراطية بلا شك نقطة تحول مهمة في التنمية خاصة في السنوات الأخيرة في كافة المجتمعات . هذا وقد ارتبطت الديمقراطية بالتحولات الاجتماعية والسياسية ومنها الاتجاه نحو العولمة الذي لعب دورا مهما في نشر الأفكار الديمقراطية في كافة مجتمعات العالم [١]حتى أصبحت الديمقراطية في العصر الحديث هي القيمة الأولى في سلم القيم السياسية ، والمطلب الأول بين المطالب الاجتماعية ، وبالتالي فإن التحول نحو الديمقراطية- رغم كل ما قد يعترض المجتمع من مشكلات اجتماعية - سوف يبقى محور النشاط الاجتماعي والقومي، ومفتاح العمل من اجل تحقيق الأهداف الأخرى المتعلقة بالتنمية والأمن القومي والوحدة بين مختلف أطياف المجتمع [٢]

والديمقراطية تعبر عن حركة اجتماعية وسياسية وليست بذرة موجودة في الثقافة العامة لأي مجتمع من المجتمعات بل هي نتاج لتحولات اجتماعية وسياسية في المجتمع ومجموعة من النشاطات الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع أو ما يطلق عليه حراكا سياسيا [٣]

لقد بدأت المؤشرات الأولية لتطبيق النظام الديمقراطي في المجتمع المصري (والتي مازالت لم تكتمل بعد) منذ إحساس أفراد المجتمع بأن الفساد قد استفحل وخاصة بعد إصدار حزمة القوانين الاقتصادية والسياسية التي ترتب عليها إهدار الكثير من ثروات البلاد والتزوير البين في انتخابات ٢٠١٠ ، وقد أدى ذلك إلى انفجار ثورة الحرية لتطبيق أول الخطوات الديمقراطية بعزل الحاكم وتحويل الطبقة الحاكمة كلها وحكومة البلاد للمحاكمات المدنية ، ثم إجراء الاستفتاءات الدستورية فالانتخابات البرلمانية فالرئاسية.

هذا الأمر جعلنا نتفكر كثيرا حول إمكانية أن يكون المجتمع المصري أصبح ديمقراطيا رغم كل ما نشاهده من ثورة مضادة تحاول هدم المكتسبات أم أن

المجتمع المصري غير مهيئا للديمقراطية، كما يردد بعض علماء الغرب من أن التطبيق الديمقراطي الصحيح يتطلب تهيئة سلوكية ، وأن الشعب المصري لم يصل إلى هذه المرحلة ، رغم أن الثورة كشفت عن الرابطة الحميمية بين أبناء الشعب المصري، وأظهرت الحب الذي يكنه المصريون لبلدهم. فقد قدم المصريون خلال الثورة نموذجاً دائماً عن الشعب المصري وأخلاقه الرفيعة التي لفتت انتباه معظم قادة العالم ، والبحث الحالي محاولة للتعرف على مدى انعكاسات أحداث ثورة يناير ٢٠١١ الحاضرة والمستقبلية على عملية التحول الديمقراطي .

وسوف يعالج الباحث ذلك من خلال العرض لمشكلة الدراسة والإجراءات المنهجية ، ثم لعرض للدراسات السابقة، يليها العرض للممارسات الديمقراطية في مصر قضايا نظرية وتحليلات تاريخية ، ثم عرض نتائج الدراسة الميدانية بالتطبيق على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط قوامها ٢٢٠ مفردة باستخدام أداة الاستبيان كما هو ملحق في نهاية البحث وبالاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة .

## أولا : مشكلة البحث والاجراءات المنهجية للدراسة

### ١ - مشكلة البحث

تتضح مشكلة الدراسة في محاولة رصد صور الممارسة الديمقراطية في مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ كما تراها مجموعة من اعضاء هيئة التدريس بالإضافة الى بلورة رؤية هذه المجموعة لمستقبل ممارسة الديمقراطية في مصر ، وتوضيح العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية التي ترتبط بتطبيق النظرية الديمقراطية في البلاد وأساليب مواجهة تلك المشكلات.

## ٢ - أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على واقع الممارسة الديمقراطية في المجتمع المصري من خلال رؤية اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ، وينبثق منه الأهداف الفرعية التالية :-

أ - التعرف على بعض ملامح التحول الديمقراطي في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

ب - التعرف على بعض انماط التحول الديمقراطي في المجتمع المصري

ج - التعرف على بعض المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتحول الديمقراطي

د - التعرف على اتجاهات أفراد العينة حول مستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري

## ٣ - أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى أنه في موضوع الديمقراطية الذي يعد أحد الموضوعات الرئيسية في علم الاجتماع السياسي ، فالبحث محاولة للوصول إلى فهم صحيح للتطبيق الديمقراطي في المجتمع المصري ، وصياغة رؤية نظرية للتحول الديمقراطي الذي يعد أحد أهم سمات التطورات التاريخية المعاصرة ليس في مصر والعالم العربي فقط بل في العالم أجمع.

وتنبع أهمية البحث التطبيقية والعملية لكون قضية الديمقراطية في العالم العربي عامة والمجتمع المصري على وجه الخصوص من أبرز المطالب الوطنية، وأكثرها إلحاحاً في التفعيل على مدى التاريخ بالنسبة للمجتمع المصري خاصة في ظل مرحلة التحول السياسي التي يشهدها المجتمع المصري، فتطبيق النهج الديمقراطي يعد أحد أهم المطالب الرئيسية للتنمية الشاملة لأنه قائم على المشاركة في صنع القرار ويعد عنصر المشاركة وموضوع التعددية السياسية على علاقة مباشرة بكل متطلبات التنمية الشاملة بالإضافة إلى أن البحث يعد

رؤية استشرافية لمستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري ، ورصد لطبيعة التحولات السياسية في المجتمع المصري ، ورصد العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية المترتبة على التحول الديمقراطي في المجتمع المصري .

## ٤ - مفهومات البحث

### - مفهوم الديمقراطية

يمكن الإشارة إلى مفهوم الديمقراطية من خلال الكيفية التي تمارس بها السلطة أساسا ، فالديمقراطية تعبر عن نوع خاص من العلاقة بين الحكام والمحكومين مبنية على احترام حقوق الإنسان والمواطن كحق التعبير الحر وحق انتخاب الحاكمين ومراقبتهم [٤]

والديمقراطية كما جاءت في دائرة المعارف البريطانية هي نظام الحكم الذي يتخذ فيه القرار السياسي تطبيقا لقرار الأغلبية [٥]

والديمقراطية تعني في الأصل حكم الشعب لنفسه، لكن كثيرا ما يطلق اللفظ علَى الديمقراطية الليبرالية لأنها النظام السائد للديمقراطية في دول الغرب، وكذلك في العالم في القرن الحادي والعشرين، وبهذا يكون استخدام لفظ "الديمقراطية" لوصف الديمقراطية الليبرالية خلطا شائعا في استخدام المصطلح سواء في الغرب أو الشرق، فالديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم السياسي قائمٌ بالإجمال علَى التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثريّة بينما الليبرالية تؤكد على حماية حقوق الأفراد والأقليات[٦]

ويمكن تعريف الديمقراطية اجرائيا بانها صورة من صور الحكم يشعر الفرد فيها بأنه يقرر مصيره بنفسه ويحكم نفسه بنفسه من خلال اختيار حكامه وممثليه بدءا من اختيار رئيس الجمهورية حتى اختيار مديريه في كافة القطاعات وفقا لانتخابات حرة ونزيهة ، ويتم فيها اتخاذ القرارات وفقا لرأي الأغلبية .

ويعرف مستقبل الديمقراطية اجرائيا بأنه الصورة المستقبلية المتوقعة من قبل النخبة أو الصفوة للمجتمع المصري في اتباع النهج الديمقراطي وفقا لمكتسبات ثورة الخامس والعشرين من يناير بكل ما تحمله معاني الديمقراطية من حرية ومساواة وعدالة اجتماعية ومشاركة ايجابية قائمة على الثقافة والوعي واحترام لآراء الآخرين وانتخابات نزيهة واشراف قضائي مستقل على كافة عمليات الاقتراع .

**- مفهوم الثورة**

هي عملية مشاركة شعبية تهدف إلى إجراء تحويل اجتماعي، وتنتهي بتأسيس نظام سياسي جديد، فإن من الواضح أن الثورة لا يمكن أن تجري من دون إثارة مقاومات قوية جداً تتجاوز كثيراً الإطار الدقيق للشرعية(٧).

تعتبر الثورات إحدى المظاهر الجماعية للحياة السياسية التي يتحد فيها أفراد الشعب جميعا لتغيير نظام الحكم في البلاد والتي تحركها الإرادية الشعبية وليست القوى والتيارات السياسية المنظمة والتي تتكاتف فيها كل الأطياف والقوى في الآن ذاته.

ويشير مفهوم الثورة إلى التغير المفاجئ بعيد الأثر في الكيان الاجتماعي لتحطيم استمرار الأحوال القائمة في المجتمع وذلك بإعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعي بناء جذرياً.

- مفهوم الوعي السياسي

الوعي هو اتجاه عقلي سلوكي يتكون من خلال المعطيات الحياتية سواء كانت تاريخية أو معاصرة على المستويين الفردي والاجتماعي ، بحيث ينعكس هذا الاتجاه على الفعل الاجتماعي والسلوك السياسي للإنسان والمجتمع ككل تجاه المعطيات المعاشة.(٨)

ويعرف أحمد زكى بدوى في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية كلمة الوعي بأنها تعنى إدراك الإنسان لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً وهو أساس كل معرفة [٩].

ويعرف الوعي بأنه الطريقة التي يفكر بها الإنسان في الأشياء فضلاً عن تلك الوسائل التي تساعده على فهم هذه الأشياء والعالم من حوله [١٠]. كما يعنى الوعي الفهم وسلامة الإدراك أي إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به [١١]

كما يعرف الوعي بأنه إدراك المواطن في حرية بحقيقة قضايا المجتمع الذي يعيش فيه ، واشتراكه في البحث عن حلول لها وإبداء الرأي فيما يقترح من قرارات بشأنها [١٢]

## ٥ - منهج وادوات وعينة الدراسة

قد استخدم الباحث في دراسته منهج المسح الاجتماعي بالعينة وهو احد المناهج الرئيسية في علم الاجتماع والذي يعتمد عليه الكثير من الباحثين لتوافقه مع العديد من الظواهر وخاصة إذا كان الباحث يريد التعرف على التطلعات المستقبلية لأفراد المجتمع نحو قضية معينة كما في هذا البحث وذلك من خلال اختيار عينة من بعض كليات جامعة اسيوط بصورة عشوائية بعضها من الكليات العملية والبعض من الكليات النظرية ، وعمل احصائية لأعضاء كل كليه من الكليات المختارة واختيار عينة عشوائية بسيطة منهم ، وتطبيق الاستمارة عليهم.

والمنهج يشير إلى الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة وهو يشير إلى الكلمة الاستفهامية كيف يدرس الباحث الظاهرة ؟ [١٣]، وكيفية تحقيقه للأهداف، لذا كان لابد أن يكون المنهج محققاً لأهداف الدراسة التي يسعى الباحث لتحقيقها والتي تكون متوافقة مع عنوان البحث فبدون تلك الطريقة التي تقود الباحث إلى تحقيق تلك الأهداف لايمكن تحقيق تلك الغايات ويكون البحث

في هذه الحالة به انفصال تام بين الأمداف وكيفية تحقيقها، أي يكون الباحث في حالة ذهول عن المقاصد والغايات التي يريد تحقيقها من خلال الدراسة.

حيث تم اختيار الكليات عينة الدراسة بالطريقة العشوائية وعمل احصائية اجمالية بأعداد السادة اعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات فكان اجمالي الاعضاء بكلية التجارة ١٢٠ عضو وكلية الآداب ٢٢٠ وكلية العلوم ٥٦٠ وكلية الهندسة ٤٠٠ عضو وقد روعي ان تكون العينة بنسب متفاوته بين الكليات وقلة النسبة في الكليات العملية نظرا لكثرة اهتمامهم بالنواحي العملية العلمية بكلياتهم اكثر من النواحي السياسية العامة واضافة الى ان الكليات التي وقع الاختيار عليها تمثل في نطاق بعض اقسامها بؤرة العمل السياسي

ومن الأدوات استخدم الباحث اداة الاستبيان حيث قام الباحث بتصميمها وفقا لأهداف الدراسة وعرضها على بعض أعضاء هيئة التدريس بأقسام علم الاجتماع وعلم النفس بكلية الآداب لتحكيمها وتم تطبيقها واستخلاص النتائج النهائية كما سنوضح فيما بعد .

وبالنسبة للعينة فقد تم اختيار عينة عشوائية من كليات جامعة اسيوط وهما كليتي العلوم والهندسة لتمثل الكليات العملية وكليتي الآداب والتجارة لتمثل الكليات النظرية ، وتم اختيار عينة من السادة اعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات وعددهم (٢٢٠) عضو، وهي موزعة على الفئات من الاعضاء كالتالي : (١٧) معيد و (٢٧) مدرس مساعد و(٧٨ ) مدرس و(٤٧) أستاذ مساعد و(٥١) أستاذ، وبالنسبة لتوزيع النسبة على الكليات فكانت كالتالي كلية التجارة ( ٤٥) عضو كلية الآداب (٥٢) كلية الهندسة (٦٣) كلية العلوم (٦٠)

وقد جاءت العينة عشوائية بسيطة لتتيح الفرصة في الاختيار كل عضو بهذه الكليات غير معار وقت اجراء التطبيق باختيار كل من كان مقيد بالجامعة في فترة البحث وأبدى تعاونه في التطبيق حيث ان البعض من أعضاء هيئة

التدريس لم يتم تعاونهم نظرا لانشغالهم أو عدم تواجدهم داخل المحافظة وبلغ إجمالي مجتمع البحث بذلك ٢٢٠ مفردة

**ثانيا : الدراسات السابقة**

أشارت العديد من الدراسات إلى وضع الديمقراطية في المجتمعات العربية نظرا لأهمية المنطقة العربية في الشرق الأوسط وافتقادها للنهج الديمقراطي السليم في تطبيق الديمقراطية حيث اقتصرت على اتخاذ اجراءات صورية فقط ، من هذه الدراسات ما اشارت إلى مرتكزات الديمقراطية ، ومنها ما أشارت إلى متطلباتها وأخرى أشارت إلى إمكانية تطبيقها ونشير في هذه الجزئية إلى بعض هذه الدراسات كما يلي :

أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية استطلاعاً للرأي حول الديمقراطية في الأردن خلال الفترة من ١١-٢٠٠٨/١١/٣٠. وبلغ حجم العينة التي تم التطبيق عليها ١١٥٢ مفردة من جميع المحافظات وذلك بهدف معرفة توجهات المواطنين الأردنيين نحو التحول الديموقراطي في الأردن بشكل عام. ويشمل الاستطلاع قياس مستوى الديمقراطية كما يراها المواطنون، وماذا تعني الديمقراطية للأردنيين، وما هو شكل النظام السياسي ، هذا وقد اسفرت الدراسة التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي وأداة الاستبيان عن مدى تفهم غالبية الأردنيين لديمقراطية على انها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحريات المدنية والسياسية ولا يختلف هذا الفهم، في جوهره، عن مفهوم الديمقراطية في البلدان الديمقراطية المتقدمة ، وأظهرت الاستطلاعات السابقة أن الأغلبية العظمى من الأردنيين تفضل النظام السياسي الديمقراطي ، كما كشفت عن أن رفض المجتمع الأردني للاستبداد السياسي يبدو جلياً من خلال حجم الرفض المُطلق لنظام سياسي تتولى الحكم فيه سلطة قوية تأخذ القرارات دون اعتبار لنتائج الانتخابات

أو لرأي المعارضة ، كما تبين أن السبب الأكثر إعاقة للديمقراطية هو انتشار الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية (١٤)

أجرى محمد أحمد المقداد ٢٠٠٧ دراسة حول أسس التحوُّل الديمقراطيّ في الوطن العربيّ ومرتكزاته ، تهدف الدراسة إلى تشخيص العديد من الأسس والمرتكزات النظرية اللازمة لتجسيد مسيرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي بصفة عامة، إضافة إلى مناقشة هذه الأسس كمنطلقات ومرجعية يمكن اعتمادها في الأردن -كحالة دراسية- لكونها إحدى الأنظمة السياسية العربية ، كما تستعرض الدراسة الآليات التي تساهم في التحول الديمقراطي المنشود، كمسؤولية التنشئة السياسية، وثقافة الثقة والحوار، ودور مؤسسات المجتمع المدني، ودور الإرادة السياسية في تفعيل أدوات العمل الديمقراطي، إضافة إلى دور القواعد القانونية (مثل: الدستور، وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر ) في الحراك السياسي ، وذلك باستخدام المنهج التاريخي والتحليلي ، هذا وقد اسفرت الدراسة عن جملة من النتائج والتوصيات توضح بمجملها طبيعة الجوانب الرئيسية التي تدفع بالتحول الديمقراطي، مثل: الضغوط الداخلية والخارجية، وأهمية العدالة الاجتماعية القائمة على تكافؤ الفرص، ووسائل التنشئة السياسية؛ لكونها جميعا تترجم فاعلية البناء الديمقراطي.(١٥)

واجرى معتز بالله عبد الفتاح ٢٠٠٦ دراسة حول الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، هدف من خلالها التعرف على مدى التزام القوى الدولية في العمل الجاد للتحول الديمقراطي الحقيقي في المنطقة العربية والتعرف على طبيعة الديمقراطية التي تضغط هذه القوى من أجل تحقيقها ، ومدى تهيئة المنطقة العربية ثقافيا للتحول الديمقراطي ، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الديمقراطي الحالي لبعض الأنظمة السياسية العربية ما زال يعاني من التوتر في

العلاقة بين النخبة الحاكمة والمؤسسة التشريعية والسلطة القضائية من جهة، وبين الإعلام ومؤسسات المجتمع العربي من جهة أخرى. (١٦)

أجرى خالد كاظم ابو دوح دراسة حول التحولات العالمية الجديدة والديمقراطية في المجتمع المصري ، هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي رؤية المثقف لمجموعة التحولات العالمية الجديدة وتأثيرها علي الديمقراطية في المجتمع المصري ، وقد توصلت الدراسة الي أن هناك اتفاق بين عينة الدراسة علي أن العالم شهد مجموعة من التحولات العالمية الجديدة والتي تمثلت في انهيار الاتحاد السوفييتي ، و تمثلت أيضا في العولمة وعملياتها المختلفة ، وكذلك ثورة الاتصالات و المعلومات ، كما توصلت الدراسة أيضا الي وجود اختلاف بين عينة الدراسة حول رؤيتهم للدعوة العالمية للديموقراطية في ظل التحولات العالمية الجديدة ، كما توصلت أيضا لأهم السبل التي تم طرحها من وجهة نظر حالات الدراسة، والتي يمكن من خلالها تخطى أزمة الديمقراطية المصرية في الوقت الراهن ، ودارت هذه السبل حول ضرورة تخطى الأزمة الاقتصادية والعمل على تجاوزها، باعتبارها سبيلا مهما يمكن من خلاله تفعيل عمليات التحول الديمقراطي، ويكون ذلك من خلال انتهاج سياسة تنموية وطنية ترفع من قدرات المجتمع المصري اقتصاديا (١٧)

واجرى محمد أحمد المقداد ٢٠٠٤ دراسة حول النظام السياسي العربي : الواقع والاصلاحات المطلوبة وذلك في ندوة جول الإصلاح السياسي في العالم العربي والتي عقدت في دولة الكويت في ٢٠٠٤م وتناول فيها بعض وقائع النظام السياسي العربي والإصلاحات المطلوبة، إضافة إلى إشكالية الديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي، وخلصت الدراسة إلى أن الإشكالية الكبيرة التي تواجه الأمة العربية، هي فقدان الإحساس بالزمن ، فلم يعد لمتغير الوقت، بظروفه المختلفة، دور في التأثير في السياسة العربية، وأنَّ العرب ما زالوا

يصرون على توظيف أدوات لم تعد صالحة في زمننا هذا، وأنَّ الإصلاح السياسي لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحول ديمقراطي، يبدأ بمصداقية القائمين على أدوات السلطة السياسية في تنشيط التعددية السياسية المطلوبة (١٨)

اجرى محمد الشرعة ٢٠٠٠ دراسة حول التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور، الواقع والتحديات، وهدف من خلالها إلى التعرف على ملامح التجربة الديمقراطية في الأردن، من خلال لمحة تاريخية عرض فيها لعمليات التحول الديمقراطي في الأردن منذ عام ١٩٨٩م ، وذلك باستخدام المنهج التاريخي التتبعي ، وتوصل إلى أن مرحلة التحول الديمقراطي في الأردن تعد رائدة مقارنة مع بعض الدول العربية الأخرى، لكون الأطياف السياسية كافة تشارك في قواعد اللعبة السياسية (١٩)

ومن تحليل هذه الدراسات يتبين أن رصيد الدراسات التي تناولت الديمقراطية بشكل مباشرة تكاد تكون ضئيلة للغاية وذلك في حدود الاطلاعات البحثية حيث أن فكرة تطبيق النهج الديمقراطي أو السعي لتطبيقه في المجتمعات العربية والمجتمع المصري على وجه الخصوص فكرة حديثة نسبيا لذا فغالبية هذه الدراسات السابقة تركز على مدى نجاح تجارب الديمقراطية في بعض البلدان العربية كما في دراسة محمد الشرعة أو تركز على الاصلاحات اللازمة للتحول الديمقراطي كما في دراسة محمد المقداد أو تركز على مرتكزات التحول ومحدداته كما في دراسة كل من محمد المقداد ومعتز عبد الفتاح أو تركز على استطلاع رأي الجمهور حول فكرة التحول الديمقراطي ومدى تطبيقه كما في دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية او تركز على مدى تأثير التحولات العالمية والعولمة على انتهاج المنهج الديمقراطي كما في دراسة خالد كاظم .

اما الدراسة الحالية فهي تتناول ايضا قضية التحول الديمقراطي ولكن من زاوية أكثر حداثة في ظل التغيرات والتحولات السياسية المعاصرة خاصة بعد ثورة

الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ في مصر أو ما تعرف بثورات الربيع العربي في الدول العربية عموما وتهدف دراستنا إلى نقل صورة اكثر تحديدا حول اتجاهات النخبة حول امكانية تطبيق النهج الديمقراطي ومرتكزاته واكثر المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالديمقراطية في ضوء المعطيات الواقعية .

**ثالثا: الممارسة الديمقراطية في مصر: قضايا نظرية وتحليلات تاريخية.**

كان للتحولات السياسية الناتجة عن الانتقال من التنظيم الواحد إلى ظهور الأحزاب السياسية في مصر في القرن التاسع عشر تعبيرا عن تفاعلات اجتماعية واقتصادية وثقافية ، كما كان نتيجة لظروف تاريخية ووطنية وسياسية معينة اجتمعت معا في تلك الفترة الزمنية التي شهدت نشأة وتطور مؤسسات الحكم والإدارة الحديثة في مصر كالبرلمان والوزارة والأحزاب السياسية والنقابات وغيرها من صور الحياة الديمقراطية.

١ - مراحل تطور الحياة الحزبية لمؤشر للديمقراطية في المجتمع المصري

مر المجتمع المصري خلال مراحلة التاريخية بالعديد من النظم والتحولات السياسية ما بين التعددية والتنظيم الحزبي الواحد بداية من نشأه الاحزاب السياسية في المرحلة الأولى عام ١٩٠٧ وحتى ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ويمكن العرض لطبيعة كل مرحلة وفقا لما يلي:

وقد كان لظهور الأحزاب السياسية في مصر بشكل تدريجي وعبر مراحل متتالية دورا مهما في التحولات الديمقراطية في البلاد وذلك وفقا للمراحل التالية(٢٠).

أ - مرحلة التعددية الحزبية ١٩٠٧-١٩٢٢ (القهر الاجتماعي والسياسي)

يمكن التأريخ لبداية مرحلة التعددية الأولى في مصر بالعام ١٩٠٧ وذلك بنشأة ثلاث أحزاب لعبت دورا هاما في مراحل السياسة المصرية حتى ثورة ١٩١٩ وهي: الحزب الوطني الذي قاد الحركة الوطنية ، وحزب الأمة الذي كان حزب

الصفوة من كبار الملاك والمتعاونين مع قوة الاحتلال ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي عكس آراء الخديوي ومصالحه[٢١] . وقد اتسمت هذه المرحلة، رغم أنها تعتبر بداية تأسيس الحياة الحزبية في المجتمع المصري ، بالقهر السياسي والاجتماعي ، حيث تمثل القهر السياسي في القيود السياسية التي وضعتها السلطة على حرية الأفراد والصحافة وعدم ممارسة الحياة البرلمانية بأي صورة من الصور ، أما القهر الاجتماعي فيتمثل في سوء توزيع الملكية والتفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع [٢٢]

وحول الممارسات الديمقراطية في هذه المرحلة فقد افتقدت إليها هذه المرحلة وذلك لأنها لم تقم في إطار البرلمان بل نشأت أساسا لمقاومة الاحتلال الأجنبي كجزء من الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال ومعظمها أيضا افتقد إلى التنظيم الداخلي وكانت في جوهرها أحزاب نخبة .

ب – مرحلة التعددية الحزبية ١٩٢٣-١٩٥٢ (الديمقراطية الشكلية)

وفي هذه الفترة تم تقسيم الأحزاب والجماعات إلى خمس مجموعات هي الأحزاب الليبرالية وأحزاب السرايا والجماعات الدينية والأحزاب الاشتراكية والأحزاب النسائية [٢٣]

وسميت هذه المرحلة بمرحلة الديمقراطية الشكلية رغم أنها تعد نقطة تحول هامة في تاريخ المجتمع المصري ، وذلك نظرا لإلغاء كافة صور الحماية البريطانية على مصر واستقلالها رسميا ، إضافة إلى تأسيس دستور ١٩٢٣ الذي تضمن إقامة برلمان باختصاصات تشريعية وله حق مساءلة الحكومة ، ولكنها تمت بصورة شكلية وافتقدت إلى السياسية التنفيذية الحقيقية كما أنها مارست كافة صور القهر الاجتماعي والسياسي وانتهاك كافة القوانين الدستورية في مجال الحريات السياسية والاجتماعية[٢٤].

وبالنسبة للممارسات الديمقراطية في هذه المرحلة فقد اختفت أيضا في صورتها الحقيقية رغم ظهورها شكليا ، وذلك لعدم التوازن في التعددية الحزبية والمنافسة السياسية كما أن هذه الأحزاب لم تتطور كهيئات برلمانية أو تنظيمات انتخابية للحصول على التأييد الشعبي وممارسة السلطة من خلال البرلمان.

ج- مرحلة التنظيم السياسي الواحد ١٩٥٣-١٩٧٦ (القهر السياسي والعدالة الاجتماعية)

وفي هذه المرحلة تولى السلطة مجموعة الضباط الأحرار حيث كانت غير ملتزمة بإيديولوجية سياسية معينة أو بمذهب اجتماعي بعينه وإنما اتبعت في المقام الأول منهجا زرائعيا تجريبيا ، لذلك بلور حكم مصر الجديد في هذه المرحلة ما سمي بمنهج المحاولة والخطأ [٢٥] .

وقد اتسمت هذه المرحلة بالقهر السياسي والعدالة الاجتماعية ، فالقهر السياسي كان نتيجة لتركز السلطة وعدم توزيعها حسب الوظائف المختلفة لنشاط الدولة وقيام السلطة الفردية المهيمنة على كافة القرارات السياسية إضافة إلى نقص ضمانات الحرية الفردية[٢٦] ، وأيضا وفقا لما فرضته السلطة الناصرية من حظر على نشأة الأحزاب السياسية وإقامة تنظيم حزبي واحد وهو الاتحاد العربي الاشتراكي إضافة إلى أن مجلس الأمة لم يلعب أي دور في النظام السياسي ، أما من الناحية الاجتماعية فاتسمت بالعدالة الاجتماعية خاصة في توزيع الملكية وتكافؤ الفرص وتوزيع الدخل[٢٧] ، إضافة إلى سياسة عدم الانحياز التي تعد توجها في السياسة الدولية كان يركز على رفض التبعية السياسية [٢٨]

وبالنسبة لمعالم الحياة الديمقراطية في هذه المرحلة فقد اختفت تماما ولم تظهر خلالها أي صورة من صور التعددية نظرا لإتباعها منهجا تجريبيا إضافة إلى تركز السلطة في مجلس قيادة الثورة.

د – مرحلة العوادة إلى التعددية ١٩٧٦ – ١٩٨١ (الانفتاح الاقتصادي )

**وقد اتسمت هذه الفترة بالانفتاح الاقتصادي والتعاون الدولي مع الغرب لإثبات وجود الاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي في المجتمع المصري . ورغم ما كان يحاط بهذه المرحلة من حرية في ممارسة الحقوق السياسية إلا أنها كانت تفتقد إلى الوعي الصحيح بتطبيق معالم الحياة الديمقراطية بكل أبعادها المباشرة أو البرلمانية .**

هـ – المرحلة التعددية الصورية١٩٨١-٢٠١١(الفساد السياسي والاقتصادي )

**وفي هذه المرحلة تولى الرئيس مبارك الحكم فرغم أن المناخ كان مناسبا للاستقطاب السياسي بين التيارات السياسية المختلفة سواء كانت معارضة أو تأييدية للنظام إلا أنها خالية من الممارسات الديمقراطية الحقيقية وأغلبها كانت ممارسات شكلية تبرر مدى تسلط وسطو النظام على الشعب ، الأمر الذي جعلها تتحول في النهاية إلى فساد للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكل جوانبها وقد انتشر العديد من القيم السلبية واللامبالاة والخوف من الخوض في مختلف النواحي السياسية لدى العامة من أفراد المجتمع .**

و – مرحلة التعددية الحقيقية لما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١( التطلعات المستقبلية)

**وهي تلك الفترة التي لم تتحدد معالمها بعد في التحول الديمقراطي ولكن يمكننا استطلاع الرؤية المستقبلية من خلال التطلع إلى مستقبل الديمقراطية في ما جاء في اتجاهات الصفوة من مفردات العينة فبالرغم من انتشار العديد من التيارات الهدامة أو ما يسمى بالثورة المضادة إلا أن ملامح الديمقراطية في المجتمع المصري بدأت تتشكل وذلك وفقا لما نراه اليوم من انتشار الوعي بالحقوق والمسئوليات لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع .**

ومن خلال ذلك يتضح أن الأفكار الأولية للتجمعات والتنظيمات السياسية بدأت في شكل جمعيات سرية في البداية، ثم توالي ظهور التجمعات ذات الأهداف السياسية إلي أن ظهرت الأحزاب السياسية .

**٢ - أشكال الديمقراطيات**

للديمقراطية عدة أشكال ولكن جميعها لا يخرج عن الشكل العام والمدلول العام لكلمة ديمقراطية وهي حكم الشعب لنفسه بنفسه سواء كان من خلال المؤسسات البرلمانية وسمي بالديمقراطية البرلمانية أو من خلال الاقتراع المباشر وسمي بالديمقراطية المباشرة أو من خلال هيئات منتخبة من قبل أفراد الشعب لتمثيلهم وهي الديمقراطية النيابية وأهم أشكالها ما يلي :

- الديمقراطية المباشرة وتسمى عادة بالديمقراطية النقية وهي الأقل شيوعا وتمثل النظام الذي يصوت فيه الشعب على قرارات الحكومة مثل المصادقة على القوانين أو رفضها ، وتسمى بالديمقراطية المباشرة لأن الناس يمارسون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم. وتاريخياً كان هذا الشكل من أشكال الحكم نادراً نظراً لصعوبة جمع كل الأفراد المعنيين في مكان واحد من أجل عملية التصويت على القرارات. ولهذا فإن كل الديمقراطيات المباشرة كانت على شكل مجتمعات صغيرة نسبياً، وعادة ما كانت على شكل دول المدن، وأشهر هذه الديمقراطيات كانت أثينا القديمة ، وفي العصر الحالي تعد سويسرا هي أقرب دولة إلى هذا النظام(٢٩).
- الديمقراطية النيابية: وهي نظام سياسي يصوت فيه أفراد الشعب على اختيار أعضاء الحكومة الذين بدورهم يتخذون القرارات التي تتفق ومصالح الناخبين. وتسمى بالنيابية لأن الشعب لا يصوت على قرارات

الحكومة بل ينتخب نواباً يقررون عنهم. وقد شاع هذا الشكل من الحكم الديمقراطي في العصور الأخيرة وشهد القرن العشرين تزايداً كبيراً في أعداد نظم الحكم هذه . ولهذا صار غالبية سكان العالم يعيشون في ظل حكومات ديمقراطية نيابية وأحياناً يُطلق عليها الجمهوريات(٣٠).

- الديمقراطية البرلمانية: وهي احد أشكال الديمقراطية التي تتم من خلال المؤسسات البرلمانية التي تتولى التشريع وإعداد القوانين والتصديق عليها ومسايرة مختلف الامور السياسية وليس من خلال افرا أي تدار من خلال مجال برلمانية .

٣ - ملامح ومتطلبات الممارسة الديمقراطية في المجتمع المصري

يتطلب تطبيق الديمقراطية في المجتمع المصري التهيئة السلوكية لتقبل هذا الفكر الديمقراطي أي لا بد من تدعيم الفكر أولا في مختلف الأنماط السلوكية الاجتماعية للأفراد لتبدأ الممارسة الحقيقية للديمقراطية وذلك يتطلب الآتي: -

- احترام التعددية السياسية والثقافية
- توافر الحقوق والحريات المدنية والسياسية الأساسية
- توافر حد أدنى من الدخل يضمن المستويات الغذائية والصحية والتعليمية والسكنية اللائقة بحياة كريمة من خلال الالتزام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- -حكم محلى ديمقراطي حقيقي يقوم على انتخاب المجالس المحلية ورؤساء المدن والمراكز والمحافظين وإعطاء المحليات صلاحيات فعليه في التقرير والتنفيذ وتدبير الموارد المالية المحلية.

-مشاركة العمال في إدارة الوحدات الإنتاجية لضمان انتظام العملية الإنتاجية وتعميق التفاهم بين العمال والإدارة حول الشروط الواجب توافرها لاستقرار العمل.

-مشاركة المستفيدين في وحدات الخدمات بحيث ينتخب المنتفعون من خدمات الوحدة الصحية أو المستشفى أوس المدرسة.... الخ مجلسا يشارك في تطوير وتحسين الخدمة.

-إطلاق الحرية كاملة للقطاع الأهلي فلم يعد مقبولا أن تتناقض القوانين القائمة مع الحقوق التي أقرتها الدساتير في هذا المجال. ولم يعد مقبولا أن تتدخل الحكومات في نشاط النقابات وسائر منظمات المجتمع المدني، أو تفرض أوضاعاً تصادر حرية الآراء وتعددها واختلافها باعتبارها أساس الحياة الديمقراطية.

- حرية وتعددية وسائل الإعلام فمن حق المواطن أن يعرف حقائق الأمور وأن يتابع اختلاف الآراء فيها باعتبار حرية تدفق المعلومات من مصادر متعددة شرط أساسي لكي يشارك المواطنون فعلا في صنع القرارات والاختيار بين البدائل المطروحة عليهم.

- تبنى مفهوم جديد للتنمية يقوم على التنمية للشعب بالشعب وتوفير ضرورات الحياة للمواطنين والتوزيع العادل لعائد التنمية. وبذلك تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية(٣١).

٤ - المشكلات المرتبطة بالتحول الديمقراطي في مصر

لا يعني الرغبة في الوصول إلى النموذج الديمقراطي قيمة في حد ذاته ولكن الأفضل أن يكون هذا النموذج خاليا من أي شوائب ممكن أن تعوق تنفيذه بالقدر الأمثل ، لذا فتطبيق الديمقراطية في دول العالم الثالث

ومنها المجتمع المصري قد يترتب عليه بعض المشكلات الاجتماعية خاصة وأن المجتمع المصري مر خلال فتراته التاريخية بمراحل حكم استبدادي تسلطي. ومن أهم المشكلات التي يمكن أن تحدث ما يلي :

١ – مشكلة الديمقراطية الصورية

وهي تشير إلى أحد أنماط الحكم التي تتخذ صورة الديمقراطية الحقيقية من خلال الشكل فقط وعند النظر إلى نجد الجوهر والتنفيذ في شكل دكتاتوري أي أنها تشير إلى ديمقراطية الحوار وديكتاتورية التنفيذ .

٢ – الفوضى السلوكية

فكثيرا ما يخلط البعض بين حرية الحوار وفوضي الإجماع التي تشير إلى كافة صور المعارضة بهدف الاعتراض في ذاته وليست للوصول إلى حقيقة الأشياء أو الاقتناع بفكرة معينة ومحاولة توصيلها للآخرين . أما الحرية فهي تعني تقبل آراء الآخرين إذا اتسمت بقوة الحجة والإقناع . لذا فإن أهم المشكلات المرتبطة بالديمقراطية تتمثل فيما يعرف بالفوضى السلوكية أو عدم القدرة على الإجماع على رأي واحد صواب في أي قضية أو موضوع .

٣ – أزمة التمثيل السياسي

تعد أزمة التمثيل السياسي إحدى المشكلات التي تؤثر على الديمقراطية في المجتمع خاصة الديمقراطية البرلمانية التي يقوم من خلالها الشعب باختيار من يمثلهم في الحياة السياسية والاجتماعية ، فالتمثيل السياسي يؤدي إلى تعارض بين مطالب النواب من ناحية ومطالب الشعب من ناحية أخرى، فيفقد الناخبون الإحساس بأن المُنتخبين مُمَثلَون للشعب وهذا ما يعبر عنه الناخبون وهم يشيرون بأصابع الاتهام إلى طبقة سياسية لا هَم لها سوى سلطتها الخاصة أو الثراء الشخصي لأعضائها، مما يجعل الناخبين يفتقدون الشعور بالمواطنة، الذي يرجع إما إلى إحساس العديد من

الأفراد بأنهم مستهلكون أكثر مما هم مواطنون، وعالميون أكثر مما هم قوميون بل وإحساس البعض منهم بأنهم مهمشون أو منبوذون من مجتمع لا يشعرون بأنهم يسهمون فيه بأي صورة من صور المشاركة ، مما يدمر الديمقراطية بطريقتين الأولى تدمير الديمقراطية من خلال السلطة عن طريق الاستبداد حينما يرون أن الفئة المنتخبة لا تمارس دورها المنوط بها بل تتجه إلى المصالح الشخصية ، والثانية تدمير الديمقراطية من خلال الشعب نفسه حينما يشعر بالظلم والقهر وان مصالحة تهددت وبالتالي يلجا إلى اشاعة الفوضى والعنف والحروب الأهلية [٣٢] كما أن البعض لا ينظرون إلى الديمقراطية كنظام للحكم يقوم على المشاركة والحرية والمساواة والتعددية فحسب وإنما ينظرون لها كرمز لمشروع غربي يمارس القهر والذل بحق العرب والمسلمين ويعكس الخطاب الإعلامي للغرب ، ومن ثم يتخذون مواقف مضادة للفكر الغربي او الانسحابية مما يشكل أزمة في الاقبال على التصويت وبالتالي يصبح التمثيل السياسي تمثيل للأقلية وليس تمثيلا حقيقيا[٣٣]

٤ – عدم الاستقلال الفكري

فنضال الشعب المصري عبر تاريخه الطويل وخاصة في أوائل القرن التاسع عشر من أجل تحقيق الاستقلال ضد الاستعمار ورغم أنه حقق الاستقلال العسكري إلا أن التبعية الفكرية للغرب وخاصة لدى الحكام الذين يتلقون الأوامر من الغرب في تنفيذ الأحكام واتخاذ القرارات بصورة انقيادية لم تتضح بعد وذلك يعد أحد المشكلات التي تساعد في نشر الفوضى والاضطرابات الداخلية في المجتمع[٣٤]

٥ – العنف السياسي

وهو يشير إلى استعمال القوة الجسدية لإيقاع الضرر بالأشخاص أو ممتلكاتهم أو عملهم وتقييد تصرفاتهم وهو يتميز بإلحاق الأذى البدني

للأشخاص أو تقييد حرياتهم الشخصية[٣٥] أو أيّ فعل أو موقف يتعرض فيه الشخص إلى إلحاق الأذى بالآخر ، والذي يَتضمّنُ كل الهجمات المباشرة على الشخصِ سواء نتج عن ذلك أضرار جسدية أو نفسية أو أية تهديدات[٣٦] حتى في المصادرة على أراءهم في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية فهذا أحد المشكلات التي ترتبط بالديمقراطية حينما لا ندرك آليات تنفيذها .

٦ – مشكلة الصراع الفكري بين القوى المتعارضة

حيث تعد فكرة عدم الاتفاق على أفكار أو آراء أو توجهات سياسية معينة من أكثر المشكلات التي ترتبط بالديمقراطية فالحصول على رضى جميع أفراد الشعب أمر مستحب ومشكور ولكن الوصول إلى ذلك في غاية الصعوبة فمن المبادئ الأولية لفن السياسة علميا وعمليا أنه لا بد من أن يغضب البعض ولا يتفق كل أفراد المجتمع على مبدأ واحد وتتجلى الحكمة السياسية باختيار الذين يحق إغضابهم للتنازل عن أراءهم إذا كانت تناقض الحقائق وتختلف مع رأي الأغلبية حيث يجب على رجل السياسة أن يفرق بين تلك القوى المتعارضة وبين طبيعية القرارات السياسية التي تتطلب ممارسة ديمقراطية [٣٧]

٧ – مشكلة الثورات المضادة

فيجب ألا يستبعد وجود تيارات سياسية تهدف إلى إجهاض أي عمل سياسي ناجع للنظام السياسي وتسعى إلى خلق الفوضى والاضطرابات في ذاتها وتشجيع الانقسام والتضارب بين مختلف فئات المجتمع ، الأمر الذي يكون في كثير من الأحيان خطرا مميتا ليس فقط على نظام الحكم الديمقراطي فحسب في بلد ما ، بل على كيان ذلك البلد [٣٨]

٨ - مشكلة الأغلبية الصامتة

ففكرة الأغلبية هي الفكرة الأساسية القائمة عليها الديمقراطية حيث أنها تعني سيادة رأي الأغلبية وفي بعض المجتمعات النامية ومنها المجتمع المصري توجد فيه ما يسمى بالأغلبية الصامتة وهم الأفراد الذين يمتنعون عن المشاركة أو التصويت إما لعدم وعيهم بأهمية المشاركة أو بما يحيط بهم من إحداث اجتماعية وسياسية في المجتمع ، وإما لإضرابهم عن المشاركة واعتقادهم في عدم جدواها وتبدوا مشكلة الأغلبية الصامتة في أن النواب يمثلون أغلبية من صوتوا وليس كل أفراد المجتمع، لذا فإن إطلاق لفظ الأغلبية في مثل هذه الحالات قد لا يتفق مع الواقع في كثير من الأحيان[٣٩]

## ٥ - الديمقراطية بين نظرية التعددية والنظرية النخبوية او الصفوة

١ - نظرية التعددية السياسية

تعتبر النظرية التعددية وما تقدمه من مناهج ونماذج نظرية أبرز إسهام معاصر في دراسة علم السياسة ، فهي أكثر النظريات تأثيرا على تطور علم السياسة وتتمثل المقولات الأساسية لهذه النظرية في أنه ينبغى أن يكون هناك أشياء متعددة على مختلف مستويات الحياة بما في ذلك بالطبع الحياة السياسية فالتعددية تدافع عن التعدد في المعتقدات والأفكار والمؤسسات والسياسات والاختيارات وتعارض الواحدية أو الأحدية التي تعنى بأنه ثمة مبدأ غائيا واحدا [٤٠]

وفي هذا الإطار تذهب نظرية التعددية السياسية إلى ضرورة وجود تنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع بحيث تكون القوة موزعة بين عدد من الجماعات التي تتبادل مراكز السيطرة فيما بينها بدلا من احتكار جماعة واحدة لممارسة القوة بصفة مستمرة وهذا هو أقرب التفسيرات النظرية للتحول الديمقراطي في المجتمع ، فالديمقراطية بالطبع قائمة على التعددية وحرية الرأي والرأي الآخر .

٢ – نظرية النخبة

**وهي النظرية التي أرسى أسسها كل من فيلفريدو باريتو وجيتان وموسكا وهي تتلخص في حتمية وجود نخبة في أي مجتمع تتكون من أقلية تستحوذ على عملية صنع القرارات المؤثرة في هذا المجتمع (٤١)**

**ويشير ميشلز في هذه النظرية إلى أن تجمع السلطة في أيد عدد قليل من النخبة من قادة الأحزاب يؤدي إلى غيابها (٤٢) مما يجعل هذه النظرية بعيدة عن تفسيرنا للديمقراطية في هذه الدراسة القائمة على التعددية كما وضحنا سابقا**

## رابعا : مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

### جدول رقم (١)

**يوضح ملامح التحول الديمقراطي في المجتمع المصري**

| الكلية / الملامح | التجارة | | الآداب | | الهندسة | | العلوم | | الجملة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا |
| تنحي القيادة السياسية وامكانية التغيير | ٣٩ | ٦ | ٤١ | ١١ | ٥٢ | ١١ | ٥٤ | ٦ | ١٨٦ | ٣٤ |
| امكانية تغيير السلطة | ٤٢ | ٣ | ٤٥ | ٧ | ٤٩ | ١٤ | ٥٥ | ٥ | ١٩١ | ٢٩ |
| زيادة الاهتمام الشعبي بالسياسة | ٣٨ | ٧ | ٤١ | ١١ | ٤١ | ٢٢ | ٣٧ | ١٨ | ١٥٢ | ٦٨ |
| وجود مؤسسات برلمانية منتخبة | ٤٣ | ٢ | ٥٠ | ٢ | ٥٧ | ٦ | ٥١ | ٩ | ٢٠١ | ١٩ |
| توافر الحقوق والحريات | ٤٠ | ٥ | ٤٢ | ١٠ | ٥١ | ١٢ | ٤٥ | ١٥ | ١٧٨ | ٤٢ |

- يتبين من الجدول السابق الي يشير الى اهم ملامح التحول الديمقراطي في المجتمع المصري أن فترة ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ قد شهدت بعض المؤشرات التي تعبر عن تحولات ديمقراطية والتي منها مدى قدرة الشعب على تغيير القيادة السياسية في حالة اثبات عدم كفاءتها في ادارة شئون البلاد وافاد بذلك ١٩١ مفردة من ٢٢٠ ، ايضا ما ظهر من تنحي القيادات السياسية يعد ايضا مؤشرا للتحول الديمقراطي وافاد بذلك ١٨٦، ويرى ١٥٢ مفردة ان ظهور الاهتمام الشعبي المتزايد نحو الامور السياسية ، في حين افاد ٢٠١ مفردة بان بمدى اهمية وجود مؤسسات برلمانية منتخبة كمؤشر للتحول الديمقراطي الحقيقي وافاد ١٧٨ من اجمالي عينة الدراسة بان اهم مؤشر للديمقراطية يتمثل في مدى توافر الحقوق والحريات في المجتمع

- ومن خلال ذلك يتبين ان المجتمع المصري رغم وجود العيدي من المشكلات الاجتماعية التي ارتبطت بالتحول الديمقراطي الا ان هناك العديد من المؤشرات الي ظهرت في هذا المجتمع تشير الى وجود تحولات حقيقية في المجتمع نحو الديمقراطية.

جدول رقم (٢)

يوضح بعض المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتحول الديمقراطي

| الكلية / المشكلات | التجارة | | الآداب | | الهندسة | | العلوم | | الجملة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا |
| التحول الى الفوضوية | ١٦ | ٢٩ | ١٣ | ٣٩ | ٢٣ | ٤٠ | ٢٥ | ٣٥ | ٧٧ | ١٤٣ |
| ارتباط الديمقراطية بمشكلات سلوكية | ٤٢ | ٣ | ٤٧ | ٥ | ٥٤ | ٩ | ٥٠ | ١٠ | ١٩٣ | ٢٧ |

يتبين من الجدول السابق الذي يشير الى أهم المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تصاحب التحول الديمقراطي في المجتمع المصري والتي منها ما يسمى بالفوضى السلوكية لعدم فهم الممارسات الديمقراطية بصورة سوية لدى البعض والخلط بين السلوك

الديمقراطي والسلوك الفوضوي وافاد بذلك ٧٧ مفردة هذا فضلا عن ظهور العديد من المشكلات السلوكية والتي من أهمها مشكلة الديمقراطية الصورية التي تتمثل في ديمقراطية الحوار وديكتاتورية التنفيذ اضافة الى مشكلة العنف بكافة اشكاله سواء كانت رسمية او غير رسمية اضافة الى مشكلة التمثيل السياسي التي تعني ان يكون الممثل البرلماني او النيابي غير منم باحتياجات الشعب وغير قادر على التعبير عن مطالبهم كما ان هناك مشكلة تتمثل في ازمة الصراع الفكري والايديولوجي بين القوى المتعارضة وغيرها مما يشير الى ان اي تغيرات سياسية في المجتمع لا بد وان يترتب عليها بعض النواحي السلبية خاصة وان سلوكيات الشعب المصري تكاد تكون غير مهيئة لتقبل الفكر الديمقراطي

جدول رقم (٣)

يوضح بعض اشكال الديمقراطية التي يمكن تطبيقها

| الكلية / الاشكال | التجارة | | الآداب | | الهندسة | | العلوم | | الجملة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا |
| الديمقراطية المباشرة | ٣٥ | ١٠ | ٤٠ | ١٢ | ٤٣ | ٢٠ | ٤٥ | ١٥ | ١٦٣ | ٥٧ |
| الديمقراطية النيابية | ٢٠ | ٢٥ | ١٩ | ٣٣ | ٢٨ | ٣٥ | ٣٢ | ٢٨ | ٩٩ | ١٢١ |
| الديمقراطية البرلمانية | ٢٦ | ١٩ | ٢٢ | ٣٠ | ١٨ | ٤٥ | ٢٠ | ٤٠ | ٨٦ | ١٣٤ |

يتضح من الجدول السابق أهم اشكال الديمقراطية التي يمكن تطبيقها في المجتمع المصري حيث أفاد ١٦٣ مفردة من اجمالي عينة الدراسة إلى أن الشكل المباشر من الديمقراطية هو أفضل الاشكال الذي يجب ان تطبق لأنه يسهم في أن يشعر الفرد بأنه صاحب القرار المباشر في صناعة النظام العام وله تأثير قوي في ذلك كما أنه يشعره

بأهمية صوته في الانتخابات ودورة كمواطن مما يشعره بالاطمئنان إلى أنه لديه الحق في تقرير مصيره ومصير بلادة

## جدول رقم (٤)

### يوضح اراء عينة الدراسة نحو التحول الديمقراطي

| الكلية / الملامح | التجارة | | الآداب | | الهندسة | | العلوم | | الجملة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا |
| التعديلات الدستورية والتغيير | ٣٣ | ١٢ | ٣٠ | ٢٢ | ٥٥ | ٨ | ٣١ | ٢٩ | ١٤٩ | ٧١ |
| امكانية التطبيق بصورة حقيقية | ٤٣ | ٢ | ٤٤ | ٨ | ٣٨ | ٢٥ | ٣٤ | ٢٦ | ١٥٩ | ٦١ |
| التغيرات السياسية | ٤٣ | ٢ | ٢٩ | ٢٣ | ٣٣ | ٣٠ | ٢٦ | ٣٤ | ١٣١ | ٨٩ |
| فاعلية الاحزاب فيما بعد | ٢٨ | ١٧ | ٣٥ | ١٧ | ٢٤ | ٣٩ | ٤٠ | ٢٠ | ١٢٧ | ٩٣ |
| تحقيق العدالة الاجتماعية | ٤٠ | ٥ | ٣٨ | ١٤ | ٤٥ | ١٨ | ٣٧ | ٢٣ | ١٦٠ | ٦٠ |
| المشاركة كمظهر للديمقراطية | ٣٤ | ١١ | ٣٤ | ١٨ | ٤٢ | ٢١ | ٣٠ | ٣٠ | ١٤٠ | ٨٠ |
| توافر الامن | ٤١ | ٤ | ٤٨ | ٤ | ٤٤ | ١٩ | ٤٥ | ١٥ | ١٧٨ | ٤٢ |

يشير الجدول السابق إلى الرؤية المستقبلية لعينة الدراسة حول مستقبل التحول الديمقراطي من خلال المؤشرات والمعطيات الواقعية بعد ثورة يناير ٢٠١١ حيث تبين ان للتعديلات الدستورية دور كبير في تحول المجتمع الى مجتمع ديمقراطي اضافة الى المشاركة بفاعلية في كافة الجوانب السياسية وزيادة الوعي السياسي لدى افراد المجتمع واهتمامهم المتزايد بالأنشطة السياسية العامة كما يرى غالبية عينة الدراسة ان الاحزاب السياسة يكون لها مستقبل اكثر فاعلية في ظل

تحقيق عدالة اجتماعية اضافة إلى وجود اتجاهات الإيجابية الى امكانية توافر الامن والعدالة الاجتماعية رغم ما يحيط بالفترة الانتقالية من مشكلات امنية متزايدة

## خامسا عرض نتائج الدراسة وتوصياتها

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج حول اهداف الدراسة اهمها ما يلي

- من حيث ملامح التحول الديمقراطي في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

١ – أوضحت الدراسة أن الملامح والتحولات التي يمر بها المجتمع المصري تعد من ملامح التحول الديمقراطي خاصة تنحي القيادة السياسية وسقوط رؤوس النظام الذي يعتبر من اعلى مراتب الديمقراطية وأفاد بذلك ١٨٦ عضو من بين ٢٢٠ عضو أي بنسبة ٨٤.٥% من إجمالي العينة وبالنسبة للقلة الذين أفادو بأن ذلك لا يعد مؤشرا كافيا للتحول الديمقراطي فيرجعون ذلك إلى بقاء العديد من رؤوس الفساد في اماكنهم وأن مطالب الثورة لم تتحقق بصورة مطلقة وكلية اضافة إلى البطء في التغيير .

٢ – وحول اراء مفردات العينة في مدى امكانية تغيير السلطة كمطلب للتحول الديمقراطي حيث جاءت اغلب الآراء حول الاقرار بأن المؤشرات الواقعية تشير إلى مدى امكانية تغيير السلطة بطرق سلمية بين الحين والاخر وأفاد بذلك ١٩١ عضو أي بنسبة ٨٦.٨% من إجمالي العينة وأن افضل طرق التغيير حسب اراء أفراد العينة تتمثل في الانتخابات الحرة المباشرة

٣ – وحول مدى اهتمام أفراد المجتمع بالأنشطة السياسية كصورة من صور المشاركة السياسية الناتجة عن التحول الديمقراطي فقد أفاد أفراد العينة بمدى التغيرات التي طرأت على أفراد المجتمع في هذا المجال حيث اصبح لدى أفراد المجتمع اهتمام بالأنشطة السياسية حيث أفاد بذلك ١٥٢ عضو أي بنسبة ٦٩.١% ومن اكثر الانشطة السياسية مشاركة لأفراد المجتمع جاءت الاننخابات ثم اللقاءات السياسية فالأحزاب

٤ – وحول مدى وجود مؤسسات برلمانية منتخبة فقد أفاد ٢٠١ من أفراد العينة أي بنسبة ٩١.٤% من إجمالي العينة بمدى وجود هذه المؤسسات البرلمانية وأن هذا يعد مؤشرا للتحول الديمقراطي في ظل سيادة المؤسسات التي تمارس دور الرقابة على الحكومة ومشاركة الشعب في وضع القوانين وتوزيع المسئوليات

٥– وحول تمتع أفراد المجتمع بالحقوق والحريات السياسية والمدني فقد أفاد ١٧٨ من أفراد العينة بأن هذه الحقوق والحريات متوافرة وهذا يظهر جليا في العديد من جوانب الحياة الاجتماعية وما نشاهده اليوم من امكانية التظاهر والتعبير عن الراي وانتخاب القيادات وتوزيع المسئوليات بين أفراد واجهزة المجتمع

٦ – وحول التعددية الحزبية ودورها في إرساء دعائم الفكر الديمقراطي جاءت أغلب الآراء حول تأييد التعددية الحزبية والتنافسية الحزبية وأنها بدأت في عملها التنافسي بصورة تكاد تكون خطوة متقدمة نحو إرساء الفكر الديمقراطي في المجتمع المصري ، وأن المجتمع سوف يسوده الحرية والعدالة والمساواة هذا رغم الإيقان من قبل أفراد المجتمع عامة بأن معظم الأحزاب السياسية مازالت غير واضحة في برامجها وغير متكافئة في إثبات وجودها في المجتمع إلا أن مجرد وجودها بهذا القدر وحريتها في المشاركة يعكس جوانب الفكر الديمقراطي في المجتمع .

٧ – وحول السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع وتقبل الفكر الديمقراطي فقد تبين أنه رغم حدوث العديد من المشكلات الداخلية والمؤامرات وبعض السلوكيات المضادة التي تهدد أمن البلاد إلا أن الشعب المصري بدأ بالفعل في الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية الحقيقية وهذا ما كان مشاهد بالفعل من خلال الإقبال على الانتخابات البرلمانية في مراحلها الأولى رغم تدني المشاركة في المراحل

اللاحقة إلا أن الفكر الانتخابي وثقافة المشاركة بدأت بالفعل تسيطر على أفراد المجتمع المصري ويرجع تدني المشاركة في باقي مراحل الدورة الانتخابية إلى انشغال الشعب بالعديد من المشاكل الداخلية

٨ - أما عن متطلبات الديمقراطية فقط تبين صعوبة تحقيقها كاملة وعلى الأخص في المرحلة الحالية باعتبارها مرحلة انتقالية في المجتمع المصري بكل مظاهرها السياسية والاجتماعية والحضارية خاصة ما يتعلق بالقضاء على مختلف مظاهر الفساد الإداري والسياسي لأنه تشبعه على مدى أكثر من ثلاثون عامة في كافة مؤسسات الدولة لذا فالتطهير الشامل وتحقيق مبادئ الديمقراطية الحقيقية ومتطلباتها ربما يحتاج إلى بعض الوقت. وهذا ما يتفق مع دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية والتي توصلت الى رفض المجتمع الاردني لكافة مظاهر الاستبداد السياسي وهذا ما يوضح مدى رفض جميع النظم العربية لمظاهر الاستبداد رغم عدم انتهاجها النهج الديمقراطي بالمفهوم الشامل

- من حيث المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتحول الديمقراطي

٩- وحول مدى انتشار الفوضى والسلوك الفوضوي بدلا من السلوك الديمقراطي في المجتمع المصري أفاد معظم أفراد العينة بالنفي كما أن القلة فقط أفاد بأن بعض السلوكيات قد تتحول لسلوكيات فوضوية ويبررون ذلك بالافتقاد إلى التنافسية الحزبية وأن السلوك الذي استغرق عشرات السنوات تحت القهر والدكتاتورية يحتاج إلى وقت كاف لتهيئته لتقبل الوضع الديمقراطي

١٠- وعن مدى ارتباط التحول الديمقراطي ببعض المشكلات فقد أفاد ١٩٣ مفردة من بين ٢٢٠ أي بنسبة ٨٧.٧ ان عملية التحول الديمقراطي قد يرتبط بها العديد من المشكلات ولكنها في مجملها تكون مشكلات وقتية تنتهي بانتهاء المرحلة الانتقالية ومن ضمن هذه المشكلات مشكلة الديمقراطية الصورية

والفوضى السلوكية وأزمة التمثيل السياسي وعدم الاستقلال الفكري والعنف السياسي ومشكلة الصراع الفكري بين القوى المتعارضة ومشكلة الثورات المضادة ومشكلة الأغلبية الصامتة ، وها ما يتفق مع دراسة معتز بالله عبد الفتاح وذلك فيما يتعلق بعدم تهيئة المنطقة العربية للتحول الديمقراطي نظرا للتوترات بين النخبة الحاكمة والمؤسسة التشريعية .

- من حيث اشكال الديمقراطية التي يمكن تطبيقها في المجتمع المصري

١١- وحول الشكل الافضل للديمقراطية فقد اوضحت الدراسة أن الديمقراطية المباشرة هي افضل اشكال الديمقراطية التي يجب أن تطبق بالمجتمع المصري وذلك يرجع إلى ما يحاط بالأشكال الاخرى من بعض المشكلات كالبحث عن منافع شخصية بالنسبة للديمقراطية النيابية او ضعف الرقابة في الديمقراطية البرلمانية لذا أفاد ١٦٣ مفردة أي بنسبة ٧٤.١ % من إجمالي العينة بأن افضل اشكال الديمقراطية هي الديمقراطية المباشرة

- من حيث اتجاهات أفراد العينة حول مستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري

١٢ - وحول اتجاهات أفراد العينة حول الاستفتاء على التعديلات الدستورية فقد أفاد ١٤٩ مفردة بأن ذلك كان من الخطوات الملموسة نحو التحول الديمقراطي وهذا ما يشير إلى أن النظام الديمقراطي في المجتمع المصري يتمتع باتجاهات ايجابية من جانب أفراد المجتمع

١٣ - وحول متطلبات تطبيق الديمقراطية في المجتمع المصري فقد جاءت أغلب الاجابات حول ضرورة احترام التعددية الحزبية والمشاركة على كافة المستويات في تقرير المصير وابداء الرأي وحرية وتعددية وسائل الاعلام اضافة إلى اطلاق الحرية كاملة للقطاع الاهلي في ممارسة عمله

١٤ - وبالنسبة لدور الاحزاب كمؤشر لمستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري حيث جاءت أغلب الآراء حول تأييد التعددية الحزبية والتنافسية وأن المجتمع

سوف يسوده الحرية والعدالة والمساواة ، أيضا أفادوا بأن التعددية الحزبية تعد احد أهم سمات الحياة الديمقراطية في المجتمع وهذا ما يتوقعونه للمجتمع المصري لدرجة أن الكثير منهم يقترح لنجاح الحياة الحزبية في مصر أن تلبي الأحزاب مطالب الشعب وتعبر عن أراءهم حتى تكون الحياة السياسية في المجتمع قريبة من المواطن البسيط في المجتمع وأن ذلك يتأتى بعدم سيطرة حزب معين على مقاليد الحياة السياسية وصورها الامر الذي يجعن المجتمع يستطيع تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة محمد احمد المقدادحول أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية كمؤشر هام للديمقراطية في المجتمعات

١٥ - وحول المستقبل الامن للمجتمع المصري فرغم ما انتاب المجتمع في الفترة التالية لنجاح الثورة مباشرة الا أن هذا السلوك ( تدهور الحالة الامنية) سلوك طبيعي لأي مرحلة انتقالية أو أي ثورة لذا أفاد ١٧٨ مفردة بالنظرة التفاؤلية لتحقيق الامن والاستقرار في المجتمع المصري في الفترات المستقبلية

١٦ - لا تتحقق الديمقراطية السياسية ما لم تتحقق الديمقراطية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، وذلك أن الحقوق السياسية المتساوية لا يمكن أن تؤدى إلى تمتع الأفراد بقوى سياسية متساوية طالماً أن هؤلاء الأفراد غير متمتعين بحقوق وقوى اقتصادية متكافئة ، وهذا ما يتقارب مع دراسة خالد كاظم حيث توصل الى ضرورة تخطي الازمة الاقتصادية لتحقيق الديمقراطية الحقيقية.

١٧ - لا يمكن السير بنجاح على طريق التطور الديمقراطي بدون النجاح في تحقيق ثورة ثقافية تدعو إلى قيم تخدم هذا التطور الديمقراطي وبصفة

خاصة قيم التسامح والحوار والتعاون واحترام الآخر والتنافس والصراع السلمي.

١٨ - إن النظام الديمقراطي مالم يؤسس على قيم يجلبها المجتمع ويؤدي إلى نتائج تحقق قدرا متزايدا من المساواة والعدل والإنصاف تبقى الديمقراطية فيه شكلا أجوف ولعبة في يد القوى ضد الضعيف ينخر فيها الفساد الأمر الذي يجعل الارتداد عنها إلى نظم حكم شمولية ووهم العادل المستبد مطلبا جماهيريا يستجيب له المقامرون ولعل النقل الشكلي للديمقراطية إلى بلدان العالم الثالث وتوظيفها لتكريس مصالح الحكام وترسيخ التبعية بكل إبعادها يفسر الاحباطات الكثيرة التي يشهدها الوطن العربي تجاه الممارسات الشكلية الجوفاء الديمقراطية في معزل عن المشاركة الفعالة لمعظم أفراد المجتمع وهذا ما اتفق مع ما جاء به محمد جاب الله عمار (٤٣)

## سادسا توصيات الدراسة

في الختام يمكننا ان نشير الى اهم التوصيات التي يفضل اتباعها حتى يكون هناك انتقال وتحول حقيقي للمجتمع نحو الديمقراطية

١ – ضرورة أن تضع القيادات السياسية في اعتبارها يقظة الوعي لدى الشعب المصري والعمل في مصلحة الشعب

٢ – لا بد من تهيئة السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع لتقبل الديمقراطية حتى لا يتحول الامر الى سلوكيات فوضوية غير مستندة على قوانين

٣ – تطبيق شكل الديمقراطية المباشرة كأفضل اشكال الديمقراطية من خلال الاقتراع الحر والمباشر واتاحة الفرص لأفراد المجتمع للتعبير عن رغباتهم في كل مرحلة من مراحل التغير السياسي

٤ – لا بد من تحقيق الامن والاستقرار في المجتمع حتى يشعر افراد المجتمع بمميزات التغيير

٥ – ضرورة تغيير الدستور والقوانين والتشريعات المختلفة لتتوافق مع المرحلة الجديدة من تاريخ مصر

٦ – يجب ان يتم معالجة المشكلات الاقتصادية باعتبارها اكثر المشكلات التي تهم المواطن البسيط

٧ – يجب ان تبتعد الاحزاب والجماعات والتيارات السياسية المختلفة عن الصراع وتسارع في عمليات التنافسية الحقيقية في تقديم افضل تصورات لخارطة طريق جديدة بالمجتمع

# ملحق (١)
# استمارة الاستبيان

أولا البيانات أولية

**١- الاسم**

**٢- السن**

**٣- الوظيفة الحالة**

**٤- الكلية**

ثانيا : التعرف على بعض ملامح التحول الديمقراطي في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

**١- هل كان لتنحي القيادة السياسية وسقوط راس النظام دور في التحول الديمقراطي**

**أ – نعم** ( )

**ب- لا** ( )

**٧ – في حالة الإجابة بـ(لا) لماذا لم لا؟**

**أ – مازال بعض الفاسدين قائمين** ( )

**ب – التغييرات تسير ببطء شديد** ( )

**ج – لا تتحقق مطالب الثورة بصورة مطلقة** ( )

**د – أخرى تذكر** ( )

**٨- هل يمكن تغيير السلطة سلميا من فئة إلى أخري بين الحين والأخر**

**أ – نعم** ( )

**ب – لا** ( )

**٩- في حالة الإجابة بـ(نعم) كيف يتم ذلك ؟**

**أ – من خلال الانتخابات الحرة المباشرة** ( )

**ب – من خلال ممثلي البرلمان** ( )

**ج – من خلال الحكومة** ( )

١٠- هل ترى أن الأفراد في المجتمع أصبح لديهم اهتمام بالأنشطة السياسية

أ - نعم ( )

ب - لا ( )

١١-في حالة الإجابة بـ(نعم) زي أيه الأنشطة؟

أ -الانتخابات ( )

ب - الأحزاب ( )

ج - للقاءات السياسي ( )

د - تكوين الائتلافات ( )

١٢- هل ترى أن وجود المؤسسات البرلمانية بالمجتمع قائمة وفقا لرأي الأغلبية

أ - نعم ( )

ب - لا ( )

١٣- في حالة الإجابة بـ(نعم) كيف ؟

أ - لأنها قائمة على توزيع المسئولية بين أفراد وأجهزة المجتمع

( )

ب - تقدم رقابة متبادلة بين المجتمع والحكومة مستندة على قواعد شعبية

( )

ج - لمشاركة الشعب في وضع القوانين وتنفيذها ( )

١٤- هل يكفل المجتمع لأفراده الحقوق والحريات المدنية والسياسية الأساسية

أ - نعم ( )

ب - لا ( )

١٥- في حالة الإجابة ب(نعم) ما أهم هذه الحقوق

أ - توزيع المسئولية بين أفراد وأجهزة المجتمع مع رقابة متبادلة ( )

ب - إمكانية التغيير السلمي في السلطة من فئة إلى أخري بين الحين والأخر ( )

ج - توفير الحد الأدنى من الدخل ( )

د – ضمان المستويات الغذائية والصحية والتعليمية والسكنية اللائقة ( )

هـ – توفير ضرورات الحياة للمواطنين ( )

و – التوزيع العادل لعائد التنمية. ( )

ثالثا : التعرف على بعض المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتحول الديمقراطي

١٦– هل ترى أن تطبيق الديمقراطية في المجتمع المصري يتحول لطريقة فوضوية

أ – نعم ( )

ب – لا ( )

١٧– في حالة الإجابة بـ(نعم) أيه هي مؤشراته ذلك

أ – الافتقاد إلى التنافسية الحزبية ( )

ب – انخفاض معدل المشاركة والتصويت ( )

ج – عدم التهيئة السلوكية ( )

١٨– هل ترى أن التحول الديمقراطي يؤدي إلى حدوث مشكلات في المجتمع

أ – نعم ( )

ب – لا ( )

١٩– في حالة الإجابة بـ(نعم) أذكر أهم هذه المشكلات؟

أ –

ب –

ج –

رابعا : التعرف على بعض اشكال الديمقراطية التي يمكن تطبيقها في المجتمع المصري

٢٠ – هل يمكن قيام ديمقراطية مباشرة في المجتمع المصري

أ – نعم ( )

ب– لا ( )

٢١ – في حالة الاجابة بلا : ما الذي يعوق ذلك

أ – كثرة عدد السكان ( )

ب- الانخفاض الاقتصادي ( )
ج – الثقافة الشعبية ( )
د- أخرى تذكر ( )

٢٢ – هل ترى أن الشكل الافضل للديمقراطية في المجتمع المصري الديمقراطية يتمثل في الديمقراطية النيابية
أ – نعم ( )
ب- لا ( )

٢٣ – في حالة الاجابة بلا : لماذا
أ – غلبه الاهواء والمصالح الشخصية ( )
ب- ضعف الانتماء الوطني ( )
ج – انعدام الثقافة الديمقراطية ( )
د- أخرى تذكر ( )

٢٤ – هل تؤيد الديمقراطية البرلمانية
أ – نعم ( )
ب- لا ( )

٢٥ – في حالة الاجابة بلا : ما اسباب ذلك
أ – ضعف اداء المؤسسات البرلمانية ( )
ب- ممثلي المؤسسات البرلمانية لا يعبروا عن صوت الشعب( )
ج – المؤسسات البرلمانية لا تمثل أغلبية حقيقية ( )
د- أخرى تذكر ( )

خامسا: التعرف على اتجاهات أفراد العينة حول مستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري

٢٦ – هل يعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية خطوة نحو الديمقراطية
أ – نعم ( )
ب- لا ( )

٢٧ – في حالة الإجابة بـ(لا) لماذا

أ – لأن الدستور عاوز يتغير كلة ( )

ب– التعديل لم يشمل كل الثغرات ( )

ج – اخرى تذكر ( )

٢٨ – هل ترى إمكانية تطبيق الديمقراطية في المجتمع المصري بصورة واقعية

أ – نعم ( )

ب – لا ( )

٢٩ – في حالة الإجابة بـ(نعم) كيف يمكن أن يتم ذلك ؟

أ – من خلال حكم محلى ديمقراطي حقيقي ( )

ب – احترام التعددية السياسية والثقافية ( )

ج –مشاركة العمال في إدارة الوحدات الإنتاجية ( )

د –مشاركة المستفيدين في وحدات الخدمات ( )

هـ – وتعميق التفاهم بين العمال والإدارة ( )

و – إطلاق الحرية كاملة للقطاع الأهلي ( )

ز– حرية وتعددية وسائل الإعلام ( )

٣٠ – هل ترى أن التغيرات والتحولات السياسية الحالية تعد خطوة نحو الديمقراطية

أ – نعم ( )

ب – لا ( )

٣١ – في حالة الإجابة بـ(لا) لماذا ؟

أ – السلوك الاجتماعي غير مهيأ ( )

ب – انتشار بعض المشكلات السياسية والفوضى ( )

ج – الديمقراطية تتطلب معالجة النواحي الاقتصادية والاجتماعية وهذا لم يتحقق ( )

٣٢ – هل ترى أن الأحزاب السياسية بدأت تمارس دور فعال في المجتمع

أ – نعم ( )

ب – لا ( )

٣٣ – في حالة الإجابة بـ(لا) لماذا ؟

أ – برامج مازالت غير واقعية ( )

ب – هدفها السعي نحو السلطة والأغلبية ( )

ج – لا تهتم بالمطالب الشعبية ( )

٣٤ –هل ترى أن المجتمع المصري يستطيع تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة كمطلب للديمقراطية

أ – نعم ( )

ب – لا ( )

٣٥ – في حالة الإجابة ب(نعم) كيف يتم ذلك ؟

أ – سيادة دولة القانون ( )

ب – عدم التمييز بين أفراد المجتمع ( )

ج – حرية التعبير عن الرأي ( )

د – حرية الممارسات السياسية ( )

٣٦ – هل نسبة المشاركة في الاستفتاءات الدستورية تعبر عن ثقافة ديمقراطية حقيقية من وجهة نظرك

أ – نعم ( )

ب– لا ( )

٣٧ – في حالة الإجابة بـ(نعم) ما اوجه ذلك

أ – الإحساس بفوائد التصويت ( )

ب– تلبية مطالب الثورة ( )

ج – تدعيم نجاح الحياة الديمقراطية ( )

د – الثقة في المجلس الاعلى للقوات المسلحة ( )

هـ – التصويت بالرقم القومي لا مجال فيه للتزوير ( )

و – غياب دور الحزب الوطني كأحد العوامل المثبطة للمشاركة( )

ز – أخرى تذكر ( )

٣٨ – هل ترى أن المجتمع سوف يعيش في امن مستقبلا

أ – نعم ( )

ب– لا ( )

٣٩ – في حالة الإجابة بـ(لا) لماذا

أ – التربص الخارجي لإفشال جهود الشباب والثورة

ب– فهم الحرية بطريقة خاطئة ( )

ج – زيادة المطالب الفئوية ( )

د – أخرى تذكر ( )

# ملحق (٢)

## الجداول التكرارية والنسب المئوية

أولا البيانات أولية

- السن

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | اقل من ٣٠- | ٦٤ | ٢٩.١ |
| ٢ | ٣٠ - | ٤٣ | ١٩.٥ |
| ٣ | ٤٥- | ٨١ | ٣٦.٨ |
| ٤ | ٦٠فاكثر | ٣٢ | ١٤.٦ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

- الوظيفة الحالة

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | معيد | ١٧ | ٧.٧ |
| ٢ | مدرس مساعد | ٢٧ | ١٢.٣ |
| ٣ | مدرس | ٧٨ | ٣٥.٤ |
| | أستاذ مساعد | ٤٧ | ٢١.٤ |
| ٤ | أستاذ | ٥١ | ٢٣.٢ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

الكلية

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | تجارة | ٤٥ | ٢٠.٤ |
| ٢ | آداب | ٥٢ | ٢٣.٦ |
| ٣ | هندسة | ٦٣ | ٢٨.٦ |
| | علوم | ٦٠ | ٢٧.٤ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

ثانيا : التعرف على بعض ملامح التحول الديمقراطي في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

١ – من حيث تنحي القيادة السياسية وسقوط راس النظام دوره في التحول الديمقراطي من عدمه

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٨٦ | ٨٤.٥ |
| ٢ | لا | ٣٤ | ١٥.٥ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٢ – بالنسبة لآراء مفردات العينة في أن سقوط النظام لم يكن مؤشرا للتحول الديمقراطي

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | مازال بعض الفاسدين قائمين | ٩ | ٢٦.٥ |
| ٢ | التغييرات تسير ببطء شديد | ١١ | ٣٢.٣ |
| ٣ | لا تتحقق مطالب الثورة بصورة مطلقة | ١٤ | ٤١.٢ |
| | الجملة | ٣٤ | ١٠٠ |

٣ – من حيث إمكانية تغيير السلطة بطريقة سلمية من وقت لأخر من عدمه

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٩١ | ٨٦.٨ |
| ٢ | لا | ٢٩ | ١٣.٢ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٤ – من حيث افضل طرق تغيير انسلطة

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | من خلال الانتخابات الحرة المباشرة | ١٠١ | ٥٢.٩ |
| ٢ | من خلال ممثلي البرلمان | ٦٣ | ٣٣ |
| ٣ | من خلال الحكومة | ٢٧ | ١٤.١ |
| | الجملة | ١٩١ | ١٠٠ |

٥ – من حيث مدى اهتمام أفراد المجتمع بالأنشطة السياسية من عدمه

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٥٢ | ٦٩.١ |
| ٢ | لا | ٦٨ | ٣٠.٩ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٦ –من حيث نوعية الانشطة السياسية الذي يبرز فيها دور افراد المجتمع ويشاركون فيها

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | الانتخابات | ١١٠ | ٧٢.٤ |
| ٢ | الأحزاب | ٧٨ | ٥١.٣ |
| ٣ | اللقاءات السياسي | ٩٧ | ٦٣.٨ |
| ٤ | تكوين الائتلافات | ٢٠ | ١٣.٢ |

٧ –من حيث مدي وجود مؤسسات برلمانية منتخبة من قبل أفراد المجتمع من عدمه

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ٢٠١ | ٩١.٤ |
| ٢ | لا | ١٩ | ٨.٦ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٨ – بالنسبة لأداء المؤسسات البرلمانية

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | لأنها قائمة على توزيع المسئولية بين أفراد وأجهزة المجتمع | ٦٣ | ٣١.٣ |
| ٢ | تقدم رقابة متبادلة بين المجتمع والحكومة مستندة على قواعد شعبية | ٧٠ | ٣٤.٨ |
| ٣ | لمشاركة الشعب في وضع القوانين وتنفيذها | ١١٩ | ٥٩.٢ |

١٤– بالنسبة لمدى توافر الحقوق والحريات المدنية والسياسية الأساسية لأفراد المجتمع من عدمه

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٧٨ | ٨٠.٩ |
| ٢ | لا | ٤٢ | ١٩.١ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

١٥- بالنسبة للحقوق والحريات السياسية التي يكفلها المجتمع لأفراده

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | توزيع المسئولية بين أفراد وأجهزة المجتمع مع رقابة متبادلة | ١٩ | ١٠.٧ |
| ٢ | إمكانية التغيير السلمي في السلطة من فئة إلى أخري بين الحين والأخر | ٤٨ | ٢٧ |
| ٣ | توفير الحد الأدنى من الدخل | ٣١ | ١٧.٤ |
| | ضمان المستويات الغذائية والصحية والتعليمية والسكنية اللائقة | ٣٢ | ١٨ |
| | توفير ضرورات الحياة للمواطنين | ٥١ | ٢٨.٦ |
| | امكانية التظاهر والتعبير عن الرأي | ٥٨ | ٣٢.٦ |

الثا : التعرف على بعض المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتحول الديمقراطي

١٦- من حيث مدى تحول تطبيق الديمقراطية في المجتمع المصري لطريقة فوضوية من عدمه

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ٧٧ | ٣٥ |
| ٢ | لا | ١٤٣ | ٦٥ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

١٧- بالنسبة لأسباب عدم تطبيق الديمقراطية ي المجتمع المصري

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | الافتقاد إلى التنافسية الحزبية | ٤٧ | ٦١ |
| ٢ | انخفاض معدل المشاركة والتصويت | ٢٧ | ٣٥.١ |
| ٣ | عدم التهيئة السلوكية | ٣٣ | ٤٢.٨ |

١٨- من حيث مدى ارتباط الديمقراطية بمشكلات من عدمه

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٩٣ | ٨٧.٧ |
| ٢ | لا | ٢٧ | ١٢.٣ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

١٩- من حيث أهم المشكلات المرتبطة بالتحول الديمقراطي في مصر

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | مشكلة الديمقراطية الصورية | ٣٩ | ٢٠.٢ |
| ٢ | الفوضى السلوكية | ٤٣ | ٢٢.٣ |
| ٣ | أزمة التمثيل السياسي | ٤١ | ٢١.٢ |
| ٤ | عدم الاستقلال الفكري | ١٩ | ٩.٨ |
| ٥ | العنف السياسي | ٢٧ | ١٤ |
| ٦ | مشكلة الصراع الفكري بين القوى المتعارضة | ١٤ | ٧.٢ |
| ٧ | مشكلة الثورات المضادة | ٧٨ | ٤٠.٤ |
| ٨ | مشكلة الأغلبية الصامتة | ٤٤ | ٢٢.٨ |

رابعا : التعرف على بعض اشكال الديمقراطية التي يمكن تطبيقها في المجتمع المصري

٢٠ – بالنسبة لمدى إمكانية قيام ديمقراطية مباشرة في المجتمع المصري من عدمه

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٦٣ | ٧٤.١ |
| ٢ | لا | ٥٧ | ٢٥.٩ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٢١ – بالنسبة لمعوقات الديمقراطية المباشرة في المجتمع المصري

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | كثرة عدد السكان | ١٧ | ٢٩.٨ |
| ٢ | الانخفاض الاقتصادي | ٢٢ | ٣٨.٦ |
| ٣ | الثقافة الشعبية | ١٨ | ٣١.٦ |
| | الجملة | ٥٧ | ١٠٠ |

٢٢ – بالنسبة لمدى تطبيق الديمقراطية النيابية كأفضل شكل للديمقراطية في المجتمع المصري من عدمه

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ٩٩ | ٤٥ |
| ٢ | لا | ١٢١ | ٥٥ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٢٣ – من حيث عدم امكانية تطبيق الديمقراطية النيابية

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | غلبه الاهواء والمصالح الشخصية | ٧٠ | ٥٧.٨ |
| ٢ | ضعف الانتماء الوطني | ٣ | ٢.٥ |
| ٣ | انعدام الثقافة الديمقراطية | ٤٨ | ٣٩.٧ |
| | الجملة | ١٢١ | ١٠٠ |

٢٤ – بالنسبة لمدى تأييد الديمقراطية البرلمانية من عدمه

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ٨٦ | ٣٩.١ |
| ٢ | لا | ١٣٤ | ٦٠.٩ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٢٥ – من حيث أسباب عدم تأييد الديمقراطية البرلمانية .

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | ضعف اداء المؤسسات البرلمانية | ٤٧ | ٣٥.١ |
| ٢ | ممثلي المؤسسات البرلمانية لا يعبروا عن صوت الشعب | ٨٢ | ٦١.٢ |
| ٣ | المؤسسات البرلمانية لا تمثل أغلبية حقيقية | ٤٦ | ٣٤.٣ |

خامسا: التعرف على اتجاهات أفراد العينة حول مستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري

٢٦ – من حيث الاستفتاء على التعديلات الدستورية باعتباره خطوة نحو الديمقراطية من عدمه.

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٤٩ | ٦٧.٧ |
| ٢ | لا | ٧١ | ٣٢.٣ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٢٧ – من حيث الاسباب التي تجعل الاستفتاءات ليس مؤشرا للديمقراطية

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | لأن الدستور عاوز يتغير كلة | ٣٩ | ٥٤.٩ |
| ٢ | التعديل لم يشمل كل الثغرات | ٣٢ | ٤٥.١ |
| | الجملة | ٧١ | ١٠٠ |

٢٨ – من حيث مدى إمكانية تطبيق الديمقراطية في المجتمع المصري بصورة واقعية من عدمه

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٥٩ | ٧٢.٣ |
| ٢ | لا | ٦١ | ٢٧.٧ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٢٩ – من حيث كيفية تطبيق الديمقراطية .

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | من خلال حكم محلى ديمقراطي حقيقي | ١٩ | ١١.٩ |
| ٢ | احترام التعددية السياسية والثقافية | ٦٢ | ٣٩ |
| ٣ | مشاركة العمال في إدارة الوحدات الإنتاجية | ٢٤ | ١٥.١ |
| ٤ | مشاركة المستفيدين في وحدات الخدمات | ٣٣ | ٢٠.٧ |
| ٥ | وتعميق التفاهم بين العمال والإدارة | ٣١ | ١٩.٥ |
| ٦ | إطلاق الحرية كاملة للقطاع الأهلي | ٤٨ | ٣٠.٢ |
| ٧ | حرية وتعددية وسائل الإعلام | ٥٨ | ٣٦.٥ |

٣٠ – من حيث التغيرات والتحولات السياسية الحالية كخطوة نحو الديمقراطية .

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٣١ | ٥٩.٥ |
| ٢ | لا | ٨٩ | ٤٠.٥ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٣١ – من حيث اسباب عدم التفاؤل بالتحولات السياسية الحالية كخطوة نحو الديمقراطية

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | السلوك الاجتماعي غير مهيأ | ٢٢ | ٢٤.٧ |
| ٢ | انتشار بعض المشكلات السياسية والفوضى | ٥٣ | ٥٩.٦ |
| ٣ | الديمقراطية تتطلب معالجة النواحي الاقتصادية والاجتماعية وهذا لم يتحقق | ٢٥ | ٢٨.١ |

٣٢ – من حيث الأحزاب السياسية ومدى ممارستها دور فعال في المجتمع من عدمه.

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٢٧ | ٥٧.٧ |
| ٢ | لا | ٩٣ | ٤٢.٣ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٣٣ – من حيث اسباب عدم ممارسة الاحزاب السياسية لدور فعال فيالمجتمع.

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | برامج مازالت غير واقعية | ١٦ | ١٧.٢ |
| ٢ | هدفها السعي نحو السلطة والأغلبية | ٥٥ | ٥٩.١ |
| ٣ | لا تهتم بالمطالب الشعبية | ٤٧ | ٥٠.٥ |

٣٤ – من حيث مدى قدرة المجتمع المصري على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة كمطلب للديمقراطية

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٦٠ | ٧٢.٧ |
| ٢ | لا | ٦٠ | ٢٧.٣ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٣٥ – من حيث كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية والمساوة .

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | سيادة دولة القانون | ٤١ | ٢٥.٦ |
| ٢ | عدم التمييز بين أفراد المجتمع | ٣٧ | ٢٣.١ |
| ٣ | حرية التعبير عن الرأي | ٣٦ | ٢٢.٥ |
| | حرية الممارسات السياسية | ٤٦ | ٢٨.٨ |
| | الجملة | ١٦٠ | ١٠٠ |

٣٦ – من حيث مدى اعتبار المشاركة في الاستفتاءات الدستورية مظهر للديمقراطية من عدمه.

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٤٠ | ٦٣.٦ |
| ٢ | لا | ٨٠ | ٣٦.٤ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٣٧ - من حيث اسباب اعتبار المشاركة مظهر من مظاهر الديمقراطية.

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | الإحساس بفوائد التصويت | ٤٤ | ٣١.٤ |
| ٢ | تلبية مطالب الثورة | ٥٧ | ٤٠.٧ |
| ٣ | تدعيم نجاح الحياة الديمقراطية | ٥١ | ٣٦.٤ |
| | الثقة في المجلس الاعلى للقوات المسلحة | ١٤ | ١٠ |
| | التصويت بالرقم القومي لا مجال فيه للتزوير | ١٦ | ١١.٤ |
| | غياب دور الحزب الوطني كأحد العوامل المثبطة للمشاركة | ٢٩ | ٢٠.٧ |

٣٨ - من حيث مدى إحساس أفراد المجتمع بالأمن من عدمه مستقبلا.

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٧٨ | ٨٠.٩ |
| ٢ | لا | ٤٢ | ١٩.١ |
| | الجملة | ٢٢٠ | ١٠٠ |

٣٩ - من حيث اسباب عدم توافر الامن في المجتمع

| م | المتغير | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | التربص الخارجي لإفشال جهود الشباب والثورة | ١٨ | ٤٢.٩ |
| ٢ | فهم الحرية بطريقة خاطئة | ٨ | ١٩ |
| ٣ | زيادة المطالب الفئوية | ١٦ | ٣٨.١ |
| | الجملة | ٤٢ | ١٠٠ |

## المراجع (مصادر الاقتباسات) :-

(1 ) Simon Daniel Springer . Democratic Development, Political Violence, and the Contestationj of Public Space . Canada , Queen's University ,2005 , p 16

(٢ ) برهام غليون واخرون : حول الخيار الديمقراطي ،ط ٢ ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١) ، ص ١٠٩ .

(٣ ) محمد صابر الانصاري واخرون : المسالة القانونية في الوطن العربي ، ط ٢ ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢) ، ص ٢٤٢.

(٤) محمد عابد الجابري : قضايا في الفكر المعاصر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧) ص ١١

(٥)كرم شلبي : صحافة الثورة وقضية الديمقراطية في مصر ، ( القاهرة : مؤسسة دار التعاون للطبعة والنشر ، ١٩٨٢) ، ص ١٨٨ .

(6 ) http://ar.wikipedia.org/wiki 25/2/2012

(٧)محمد عرب صاصيلا: علم الاجتماع السياسي. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨) ص٣٥٠.

(٨) أ . ك أوليدوف : الوعي الاجتماعي ، ترجمة ميشيل كيلو ، ط ٢،( بيروت: دار ابن خلدون ، ١٩٨٢) ، ص ٧ .

(٩) أحمد ذكى بدوي : معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية ، (بيروت: مكتبة لبنان ، ١٩٨٦) ، ص ٨١ .

(١٠) عبد الباسط عبد المعطى : الإعلام وتزييف الوعي ، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة ،١٩٧٩م) ، ص ١٥ .

(١١) إسماعيل على سعد : علم السياسة . دراسات نظرية وميدانية ، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩) ص ٣٦٩ .

(١٢) إسماعيل صبري عبد الله : نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٧٧) ، ص ٥٠ .

(١٣ ) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، ط ٨، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٠)، ص ١٣٤.

(١٤ ) فارس بريزات : الديمقراطية في الأردن ٢٠٠٨ ، ( الاردن : الجامعة الأردنية ، 2008)

(١٥ ) محمد أحمد المقداد: أسس التحوُّل الديمقراطيّ في الوطن العربيّ ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة) ، المنارة، المجلد١٣، العدد٧، ٢٠٠٧ ص ص ٨٦ – ١٥٩ ( الاردن : الجامعة الأردنية ،٢٠٠٧)

(١٦ ) معتز بالله عبد الفتاح : "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج". مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٣٦)، ٢٠٠٦م. ص ص ١ : ٢٦ .

(١٧ ) خالد كاظم حماد أبو دوح ، التحولات العالمية الجديدة والديمقراطية في المجتمع المصري ، رسالة ماجستير ، جامعة جنوب الوادي– فرع سوهاج ، كلية الآداب – قسم اجتماع ، ٢٠٠٤

(١٨ ) محمد أحمد المقداد. "النظام السياسي العربي الواقع والاصلاحات المطلوبة". في ندوة الإصلاحات السياسية في العالم العربي، جامعة الكويت، ٢٠٠٤م.

(١٩ ) محمد الشرعة : التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور، الواقع والتحديات، الأمانة". مجلة المستقبل العربي، عدد (٢٥٧) ، ٢٠٠٠م، ص١٨٠-١٨٣.

(٢٠) عدلي محمود أبو عقيل : فاعلية الأحزاب في المشاركة السياسية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة أسيوط : كلية الآداب ، ٢٠٠٢) ، ص ٢٨

(٢١) علي الدين هلال : النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وأفاق المستقبل ١٩٨١-٢٠١٠ ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٠ ) ، ص ٢٨ .

(٢٢) أحمد فارس عبد المنعم : السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ ) ، ص ص ٢٧-٣٧ .

(٢٣)علي الدين هلال : مرجع سابق ، ص ص ٢٩٥ -٢٦٠

(٢٤) أحمد فارس عبد المنعم : مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٢٥)علي الدين هلال : مرجع سابق ، ص ٣٠٠

(٢٦)طارق البشري : دراسات في الديمقراطية المصرية ، ( القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٧) ، ص ٢٣٨ .

(٢٧) أحمد فارس عبد المنعم : مرجع سابق ، ص ص ١٤١-١٤٤.

(٢٨)طارق البشري : الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ -١٩٧٠ ( بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٧ ) ، ص ١٩٧.

(29) http://ar.wikipedia.org/wiki 25/2/2012

(30) http://ar.wikipedia.org/wiki 25/2/2012

(٣١) عبد الغفار شكر : العولمة والديمقراطية في الوطن العربي

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٢٩٤٨ , 1/3/2012

(٣٢)آلان تورين: ما الديمقراطية ، دراسة فلسفية ، ترجمة : عبود كاسوحة ، (دمشق : مكتبة الأسد ، ٢٠٠٠) ، ص ١٢ .

(٣٣)فهمي هويدي : الإسلام والديمقراطية ، ( القاهرة : مركز الأهرام للطباعة والنشر ، ١٩٩٣ ) ، ص ٩٨.

(٣٤) رفيق حبيب : تفكيك الديمقراطية ، ( بيروت : دار الشروق ، ١٩٩٧ ) ، ص ١١ .

(37) El-Saved Yassin , Victims Of Political Violence In A Changing World Community (The Case of Egypt and Germany),The National Review Of Criminal Sciences, (Cairo , The National Center For Social And Criminological Research ) , Volume 41 , Number 3 , November 1998 , P 125

(38) Fidan Korkut Owen , Political Violence, Organized Crime,Terroeism & Youth, Ankara/Turkey, Hacettepe University,2007 , P 3

(٣٧) ملحم قربان : إشكالات ، نقد منهجي في الفلسفة والفكر السياسي وفلسفة التاريخ ،ط ٣ ، ( بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨١ ) ، ص ٢١٦

(٣٨) ملحم قربان : مرجع سابق ، ص ٢١٧

(٣٩)توفيق محمد الشادي : الشورى اعلى مراتب الديمقراطية ، ( القاهرة: الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٩٤ ) ، ص ١٠٥ .

(٤٠)وحيد عبد المجيد : أزمة الديمقراطية في الاحزاب المصرية ، دراسة في انماط التنظيم وادارة الخلاف وصنع القرار ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٨ ) ، ص ص ١٥ – ١٦.

(٤١) المرجع نفسه ، ص ٣١

(٤٢)المرجع نفسه ، ص ٣٤.

(٤٣) محمد جاب الله عمارة : مدخل في العلوم السياسية ، إطلالة على التنوير والتسخير ، ( الإسكندرية : دار الطباعة الحرة ، ٢٠٠٧ ) ، ص ١١٣.